

*Dirassat & Abhath*  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

*EISSN: 2253-0363*  
*ISSN : 1112-9751*

انعكاسات حرية التجارة على أبعاد التنمية المستدامة

## Implications of free trade for the dimensions of sustainable development

SAAD EDINE MHAM محمد سعد الدين

Tizi Ouzou University جامعة تيزي وزو

Email: manal-18@hotmail.fr: الإيميل

تاريخ القبول: 2020-05-30

تاريخ الاستلام: 2019-05-24

## ملخص:

يُعد التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة، من القضايا التي باتت حتمية على جميع الأمم بأن تُولمها اهتماماً وعناية خاصة، لأن تحقيق مثل ذلك المقصد له انعكاسات جُداً ايجابية ليس على الدولة الواحدة بل على البشرية أجمع، لاسيما وان جوانب الحياة لكل إنسان تقتضي تحقيق مثل ذلك التكامل.

غير أنه في المقابل وإن كان التوفيق بين أبعاد التنمية المستدامة مُمكناً متى حَسُنَت النوايا، إلا انه ليس بالأمر الهين خاصة في ظل اقتصاد السوق وتحرير التجارة التي تَغلبُ فيها المصلحة المادية على البعد الإنساني، هذا الأخير الذي يَسْتوجب الملاءمة بين أبعاد التنمية المستدام وبين حرية التجارة. كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، تجارة، تحرير، أبعاد، انعكاسات.

## Summary:

The integration of sustainable development dimensions is an issue that all nations have to pay particular attention to, because achieving such a goal has very positive implications not for the individual State but for humanity as a whole, especially since the life aspects of every human being require such integration .

On the other hand, while reconciling the dimensions of sustainable development is possible when there are good intentions, it is not easy, especially in a market economy and trade liberalization where the material interest overcomes the human dimension, which requires a fit between the dimensions of sustainable development and freedom of trade.

**Keywords:** Sustainable development, trade, liberalization, dimensions, implications.

1. مقدمة: تعد التنمية المستدامة، نتيجة لجهود دولية نُظمت في شكل

مناقشات ومفاوضات تمت على مستوى الأمم المتحدة، ولعل مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 يعد بمثابة الانطلاقة الأولى لمفهوم التنمية المستدامة، لاسيما وانه أولى لحماية البيئة عناية خاصة، كما جعل منها أي البيئة الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية<sup>2</sup>.

طبيعة العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة، ولدت تحديا جديدا على النظام التجاري الدولي وعملية تحرير التجارة، كيف لا وأبعاد التنمية المستدامة تقتضي بالضرورة التكامل بين

يعرف العالم اليوم تغيرات جذرية لم يبق معها اهتمام الدول منصبا على تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي فحسب، بل أصبح من الضروري ضمان استدامة الأمن الغذائي ورفاهية الشعوب في كنف ما تشهده البيئة من تحديات<sup>1</sup>، وما تعرفه مختلف الموارد الطبيعية من تدهور ونهب. لذلك لم تعد التنمية المستدامة خيارا للدول، بل ضرورة حتمية كان لزاما على الأمم المتحدة الاهتمام بها، والعمل على بلوغها.

الحياة<sup>6</sup>. لذلك تتمثل مجالات التنمية المستدامة في المجتمع، الاقتصاد، البيئة، وهي أبعاد تتداخل وتتكامل فيما بينها<sup>7</sup>.

نحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (1.2)، والبعد الاقتصادي لها (2.2)، لنعرج (3.2) على البعد البيئي للتنمية المستدامة، طبعاً مع التركيز في كل بعد على ما هو موجود وما ينبغي أن يكون عليه، حتى يتسنى لنا الوقوف على حقيقة الوضع في الواقع المعاش.

### 1.2 البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة<sup>8</sup>:

يُعد البعد الاجتماعي لكل مجتمع ركيزة أساسية وأول انشغال تُوليه الدولة اهتمامها البالغ، لما لهذا البعد من انعكاسات على استقرار الدولة برمتها، لذلك نجد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يقوم على أساس أن الإنسان هو جوهر التنمية ومقصدها النهائي، لأنه وبحق ما من ثروة سوى الإنسان.

كشَفَ البعد الاجتماعي للتنمية، أن زيادة النمو الاقتصادي لتحقيق رفاهية المجتمعات من الناحية المادية قاصر، لأن الشخص الطبيعي بالروح إنسان لا بالجسد، وتلك الروح غذاؤها له من الأهمية ما لا يمكن أبداً الاستغناء عنه. لذلك لا بد من إشباع الحاجات الإنسانية، وتحقيق العدالة والإنصاف والتماسك الاجتماعي. فمن هذا المنطلق تجمع التنمية المستدامة قضايا الشفافية، مشاركة الجماعات المحلية (الديمقراطية المحلية)، التعليم، التكوين، الثقافة... الخ<sup>9</sup>.

في الحقيقة لا تقل أهمية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عن باقي الأبعاد الأخرى، لاسيما وان الاستدامة الاجتماعية ذات صلة وثيقة بالجوانب الحساسة لأفراد كل مجتمع. فلا يخفى على احد بان عناصر البعد الاجتماعي (المساواة في التوزيع، الحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات) هي بمثابة حجر الزاوية لاستقرار كل مجتمع، بل ديمومة مثل تلك القيم يوحى على أن الدولة لها بعض مقومات دولة القانون التي تكتمل بباقي أبعاد التنمية المستدامة<sup>10</sup>.

هذا ولنا أن نُجزم على أنه لا يختلف اثنان بخصوص دور عناصر البعد الاجتماعي في إستتباب الاستقرار داخل المجتمع الواحد. لذلك حَضِيت بحرص الدول عليها نظراً لأهميتها،

المجتمع والاقتصاد والبيئة، نظراً لتداخلهما، فضلاً عن باقي مختلف جوانب الحياة.

جاء في التقرير السادس لسنة 2020 الصادر عن الوكالة الأوروبية للبيئة (EEA)، أن أوروبا والعالم اجمع يواجه تحديات طارئة ذات صلة بالاستدامة، تتطلب حلولاً نظامية عاجلة، ويكمن التحدي الشامل لهذا القرن في طريقة تحقيق تنمية عبر العالم تُوازن بين الاعتبارات المجتمعية والاقتصادية والبيئية.

تحقيق التكامل بين الأهداف التجارية والأهداف الإنمائية، هو مقصد الأمن الاقتصادي لكل دولة، إلا أن السياسة التجارية لا تكفي لذاتها لتعزيز التنمية الشاملة للجميع<sup>3</sup>، لاسيما وأن المتأمل في أهداف كل من التجارة والتنمية يتبين له أنها متعارضة، لأن تحرير التجارة في ظل أبعاد وضوابط التنمية المستدامة يطرح العديد من التناقضات، بحيث يُعد اقتصاد السوق مع رفع القيود الجمركية على أغلب السلع والخدمات الهدف الأساسي لتحرير التجارة الدولية، فيحين يعد التداخل والتكامل بين البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي أهم أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يوحى بدون شك إلى انه يوجد تعارض أو على الأقل صعوبات تُعيق بلوغ مثل تلك الأهداف مجتمعة في ظل تحرير التجارة<sup>4</sup>.

من هذا المنطلق كان لنا طرح الإشكالية التالية: ما مصير أبعاد التنمية المستدامة في ظل تحرير التجارة؟ للإجابة على هذه الإشكالية وغيرها من التساؤلات، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

### 2. أبعاد التنمية المستدامة.

#### 3. اثر تحرير التجارة على أبعاد التنمية المستدامة.

### 2. أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة<sup>5</sup>، نموذج شامل للأمم المتحدة، فقد تم تحديد معناها في تقرير لجنة برونتلاند عام 1987 الذي جاء فيه "التنمية تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". أما الاستدامة فهي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة

لاسيما وان هذه الأخير وبعد رح من الزمن أدركت بان استقلالها السياسي غير مُكتمل مادامت تابعة اقتصادياً. لذلك أن الأوان لبنائها أنظمة اقتصادية جديدة تستجيب لتطلعات شعبيها، وتُصنّد أمام تحديات العصر الرقمي.

هذه الحقيقة المؤلمة، دفعت بالدول ذات البنية الاقتصادية الهشة كالجزائر، إلى إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن<sup>17</sup>، كما تنافست وللأسف فيما بينها من اجل جلب المستثمر الأجنبي ولو على حساب سيادتها أحياناً، ورافقت كل تلك المساعي بسن العديد من التشريعات القانونية الداعمة للبعد الاقتصادي للتنمية<sup>18</sup>.

### 3.2 البعد البيئي للتنمية المستدامة<sup>19</sup>:

يقوم البعد البيئي للتنمية المستدامة، على الحفاظ على قاعدة ثابتة من المواد الطبيعية، والاستعمال الأمثل والأنجع لها وبشكل مستدام، وذلك بتجنب الاستنزاف للأمعقول للموارد المتجددة وغير المتجددة، فهو يبين الاستراتيجيات التي يجب توافرها، وكذا احترامها في مجال التصنيع. كل ذلك من اجل ترشيد استغلال الرأس مال الطبيعي حتى لا يؤثر سلباً على التوازن البيئي، ومن ثم حماية التوازن الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة، والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي تُصنّف عادة كموارد اقتصادية<sup>20</sup>.

لما كان البعد البيئي يقوم على جملة من العناصر (النظم الايكولوجية، الطاقة، النوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف)<sup>21</sup>، وهي ذات أهمية فُصوى للبشرية جمعاء، فان المجتمع الدولي أدرك عواقب التدهور البيئي، فأولاهها عناية خاصة، وجعل منها قضية دولية نوقشت على أعلى المستويات، وانهقدت لأجلها العديد من المؤتمرات، فكان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية بستوكهولم سنة 1972 أولها<sup>22</sup>. لذلك يمكن لنا أن نعتبر البيئة وبحق، تراث مشترك للإنسانية جمعاء، يقع واجب حمايتها والحفاظ عليها على عاتق المجتمع الدولي ممثلاً في اكبر هيئاته، لان للمسائل البيئية طبيعة خاصة لا تعترف بالحدود.

ولعل المتفحص للنقاشات التي دارت خلال لقاء ستوكهولم، يستشف تركيز المؤتمرون على إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية مع

والجزائر كغيرها من الدول وفي حدود إمكانياتها أولت للبعد الاجتماعي وما يتضمنه من عناصر، اهتماماً بالغاً، يظهر ذلك في العديد من التشريعات وعلى مختلف الأصعدة<sup>11</sup>. لكن الواقع وللأسف يثبت خلاف ذلك في كثير من المواطن<sup>12</sup>، ولا يعكس حقيقة تلك الجهود لعدة اعتبارات<sup>13</sup>.

### 2.2 البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يكون النظام مستدام اقتصادياً، متى تَمكّن وبشكل مستمر وبوتيرة ثابتة أو متزايدة، من إنتاج السلع والخدمات، وان يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، ويمنع في المقابل أو يحول دون حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية<sup>14</sup>.

لذلك يقتضي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، الحرص على زيادة النمو والكفاءة الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية، إذ يُركز على التأثيرات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وي طرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية من ناحية النمو، ويحافظ على رأس المال والاستخدام الفعّال للموارد والحفاظ عليها، والعمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي<sup>15</sup>.

كما أن عناصر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة (النمو الاقتصادي المستديم، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية، العدالة الاقتصادية) كلها متكاملة فيما بينها، ولا يمكن في أي حال من الأحوال فصلها عن بعض أو الاستغناء على عنصر منها. لذلك حدث اليوم تغير جذري بخصوص المعيار الذي تقاس على أساسه قوة أي دولة، بحيث أصبحت القوة الاقتصادية والتفوق التكنولوجي لكل دولة هو المعيار الحاسم في ذلك، بدلا من القوة العسكرية في شكلها التقليدي التي عمرت جعبة من الزمن<sup>16</sup>.

هذا ومن المؤكد أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، له من الأهمية ما يُضاهي العمود الفقري في الإنسان، لان التنمية الاقتصادية لكل بلد تعني رفاهية شعبه، ومن ثم ضمان عدم تمرده، ولعل تحقيق الاكتفاء الغذائي مسعى كل دولة نامية،

التجارية ليست محايدة من حيث مشاركة نوع الجنسين (النساء والرجال) في التجارة، فهي تؤثر على الرجال بشكل مغاير مقارنة مع النساء في كل ما يظلمن به من ادوار اقتصادية (بوصفهن منتجات ومستهلكات ودافعات ضرائب ومنظمات مشاريع أو مستفيدات من الخدمات العامة)، ولعل تقييم أثار التجارة على مختلف شرائح المجتمع من شأنه وضع استراتيجيات سليمة للاستفادة من تحرير التجارة<sup>25</sup>.

لقد بين العمل الذي يظلم عليه الاونكتاد، الجوانب متعددة الأوجه للعلاقة بين التجارة ونوع الجنس مثلاً، حيث أظهر هذا العمل أن التجارة يمكن أن تتيح فرصاً لتمكين المرأة وتحقيق رفاهيتها، كما يمكن أن تزيد من حدة أوجه عدم المساواة القائمة على أساس نوع الجنس، مما يدل على أن العلاقة بين التجارة ونوع الجنس هي علاقة متعددة الأبعاد وتختلف باختلاف السياسات<sup>26</sup>.

هذا وفي المقابل بات واضحاً في ظل ما تمارسه الشركات الكبرى من توسع، الانعكاسات اللامتناسبة بين ما تحظى به تلك الشركات من امتيازات وأولوية في الاستثمار بالدول النامية، لما تملكه من خبرة وتكنولوجيا، مع ما تحققه شعوب الدول المُستقبلية لها لاسيما في إطار التشغيل كأهم عنصر في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ولعل الجدول رقم 02 يبين تلك الحقيقة.

### 2.3 اثر تحرير التجارة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تلعب التجارة عموماً (داخلية ودولية) دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد الوطني، فهي تشكل احد المحركات الرئيسية لعملية نمو الاقتصاد، وتساعد في ذات الوقت على استغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية بشكل فعال، طبعاً مع مراعاة العدالة، والموازنة في المعاملات التي تجمع بين مختلف المتعاملين<sup>27</sup>. هذه النظرة مُنبثقة من البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، لكن المعاملات التجارية التي تتجاوز بطبيعتها حدود الدولة الواحدة لتعلقها بمصالح التجارة الدولية، لا تبالي بذلك، لان فيه منافسة تكاد تكون مجردة من النزاهة قصد الريح، وطغيان فكرة تضارب المصالح والبقاء للأقوى في السوق الذي ما فتى يتحرر.

المحافظة على البيئة، واعتبار حماية هذه الأخير هي مسؤولية كل إنسان باعتبارها حقاً له ولصالح الأجيال القادمة، مما يدل على تكامل أبعاد التنمية المستدامة، وان هذه الأخيرة مفهوماً متجداً يستوجب التوفيق بين التنمية الاقتصادية وفعاليتها، وحماية البيئة، وإقامة العدالة بين أفراد الجيل الواحد أو بين الأجيال المتلاحقة، وبذلك فقط تتحقق تنمية شاملة للوظائف الإنسانية. فهل تحرير التجارة يُراعي هذه القيم؟

### 3. اثر تحرير التجارة على أبعاد التنمية المستدامة:

علينا أن نعترف بداية أن التوفيق بين ضوابط وأبعاد التنمية المستدامة، إن لم يكن بالمستحيل في العصر الحديث، فان بلوغه يضلُّ صعباً للغاية، ولعل مراد ذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها الثورة الصناعية، العولمة، ظهور مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية، فضلاً عن تحرير التجارة<sup>23</sup>... الخ. كما أن الواقع يكشف مدى طغيان الجانب المادي والتنافس من اجل تحقيق المصالح والريح على حساب القيم الإنسانية، وما تحرير التجار إلا واحدة من بين العوامل التي يتأثر بها التوفيق والاعتزان بين أبعاد التنمية المستدامة.

لذلك نحاول من خلال هذا المحور، التطرق (1.3) إلى اثر تحرير التجارة على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، و(2.3) إلى اثر تحرير التجارة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، و(3.3) إلى اثر تحرير التجارة على البعد البيئي للتنمية المستدامة.

### 1.3 اثر تحرير التجارة على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

وفقاً للمبادئ الواردة في إعلان ريو، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وإعلان جوهانسبورغ، تُشَدُّ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2012، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو على وجه التحديد إلى إدماجها على نحو متوازن، من خلال النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة<sup>24</sup>.

ولو أن الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة، يدخل في مشتملاته جملة من العناصر، إلا أننا نلقي نظرة على البعض منها للوقوف على مدى تأثير تحرير التجارة عليها. فمثلاً السياسات

لذلك ومن أجل النهوض بتنمية اقتصادية مستدامة، لابد من إعطاء الأولوية في النظام التجاري الدولي إلى القضايا والقطاعات ذات الأهمية والبعد الاستراتيجي للبلدان النامية، لاسيما القطاعات التي تملك فيها البلدان النامية القدرة على المنافسة داخل الأسواق العالمية<sup>28</sup>.

كذلك العمل على إقحام قطاعات الخدمات للمساهمة في الاستدامة الاقتصادية، لاسيما وان مثل هذه القطاعات تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مقارنة مع التجارة في السلع، ومن ثم تدعم شمولية النمو للجميع. فمثلا مجالات النقل والتأمين والاتصالات والبنية التحتية والخدمات اللوجيستية وقطاع الخدمات المالية... الخ، تعزز ربط البلدان النامية بالأسواق العالمية، ليس من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية فحسب، وإنما أيضا لتوزيع المكاسب المتأتية من تحرير التجارة توزيعا شاملا للجميع، وهي بذلك تحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة<sup>29</sup>.

مثل هذا التوجه هو الذي دفع إلى التفكير في عقد مجموعة متعددة من اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات التجارة الحرة، الأمر الذي أدى إلى قيام نظام تجاري غير متعدد (شامل) ومن ثم غير عادل أو شفاف، فتأثرت معه كل أبعاد التنمية المستدامة وفي مقدمتها البعد الاقتصادي. فهناك تشوهات في النظام التجاري هي بحاجة إلى إصلاح، فالتحرك الجماعي مهم لدعم ذلك النظام وتحديثه، وهذا ما أكدته التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2019.

هذا ولعل تعدد اتفاقات التجارة الحرة المبرمة على المستويات الثنائية والإقليمية وحتى الدولية منها، هي اليوم تشكل أدوات رئيسية للسياسة التجارية في جميع الدول تقريبا، بغض النظر إن كانت متقدمة أو نامية، فكان لمثل هذا المسعى انعكاسات خطيرة أدت إلى تفتت وتعقيد النظام التجاري الدولي، الأمر الذي غابت معه الأهداف الإنمائية ذات البعد الاقتصادي، وان وُجِدَت بانتت ضيقة النطاق ومحصورة بين ثلة من المتعاملين الاقتصاديين دون البقية، مع تهميش الدول النامية ممثلتا في رجال أعمالها.

3.3 اثر تحرير التجارة على البعد البيئي للتنمية المستدامة<sup>30</sup>:

لذلك جاء في تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2019، التنويه إلى أن تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تسبب في انخفاض إجمالي الناتج المحلي على المستوى العالمي بنسبة 0,4% على المدى الطويل، ما يعادل هبوط بقيمة 340 مليار دولار سنة 2018. ولعل مثل تلك التجاذبات، مع ارتفاع التعريفات الجمركية وغيرها، لا تؤدّم الجانب الاقتصادي للتنمية المستدام، كما انعكست سلبا على نمو الاقتصاد العالمي مثلما هو مبين في الجدول رقم 02.

على الرغم من إمكانية تحقيق التكامل بين الأهداف التجارية والأهداف الإنمائية، إلا أن تحرير التجارة وما تقوم عليه من سياسات، لا تكفي لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، خاصة وان المتأمل في مجموعة أهداف التجارة والتنمية يجد بأنها متعارضة، لان تحرير التجارة الدولية في ظل ضوابط التنمية المستدامة يطرح العديد من التناقضات يصعب التوفيق بينها.

لذلك نجد مثلاً الهدف الأساسي من تحرير التجارة هو إنشاء مناطق حرة، مع إقرار امتيازات جمركية على السلع والخدمات، فيحين أن التنمية المستدامة ومن خلال دمج أبعادها تكون بكل تأكيد عائق أمام الأهداف المقصودة ليس من تحرير التجارة فحسب، بل حتى من النظام التجاري الدولي ككل، لان أحكام هذا الأخير جاءت فوقية، لا تُراعي إلا مصالح التجار ورجال الأعمال الذين وضعوه، وهو منجى خطير اقل ما يقال عنه انه توجه لتجاوز هيمنة الدولة في التشريع، وحتى في القضاء بعد خلق أجهزة للتحكيم التجاري الدولي، وهو ما يجعل سيادة الدولة محل مساومات.

الحقيقة أن النظام التجاري الدولي وليد جهود دولية متتالية، إلا أن المهم فيه هو مكوناته التي تبلورت داخل المجتمع التجاري الدولي، وليس من الغريب عند المختصين بان الدول النامية كانت غائبة أو مغيبة عند تكوين مثل تلك القواعد، كما أن أحكامه لا تراعي مصالح الضعيف اقتصاديا، لأنها وبكل بساطة قواعد وضعت خصيصا لتتلاءم مع البيئة التجارية وعلى مقاس أهداف وطموحات واضعها، ولعل هذه الحقيقة رجحت الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

نظرا لمخاطر التلوث البيئي وتغير المناخ، تسعى البلدان إلى اتخاذ جُملة من التدابير للتخفيف قدر الإمكان من أثار تغير المناخ والتكيف معها، وفي المقابل محاولة الاستفادة من الفرص المتاحة عن تحرير التجارة، ومن الأمثلة على ذلك إنتاج وتجارة الطاقات المتجددة كونها مسالمة للبيئة، وهو ما تعول عليه اليوم أغلب الدول ومن بينها الجزائر، التي تعتبرها كثرة حقيقية منافسة للمحروقات، وتجعلها ابرز مقومات النظام الاقتصادي الجديد الذي تطمح لتأسيسه خلال السنوات القليلة المُوالة لعام 2020 .

لقد أظهرت دراسات للافنكتاد سنة 2014 استخدام المكسيك نفايات المنتجات الزراعية الرئيسة لغرض إنتاج الطاقة الكهربائية وغيرها، وهو ما سمح للمزارعين المكسيكيون من الحصول على إيرادات إضافية وصلت إلى 4,1 مليار دولار<sup>35</sup>.

كما أن تشجيع الزراعة العضوية نظرا لاييجابيتها على البيئة من جهة، وعلى تحسين الوضع الاجتماعي لفئة المزارعين في البلدان النامية من جهة أخرى، جعلها الآن تستحوذ على سوق عالمية بلغت قيمتها خلال سنة 2014 حوالي 70 مليار دولار، ويشكل في المقابل عدد المزارعين لأزيد من 110 بلد نامي نسبة 75 في المائة من مجموع منتجي الزراعة العضوية، بما يربو عن 1,8 مليون منتج، ولعل في مثل هذه النشاطات تحسين للإيرادات، وزيادة خصوبة التربة على نحو مستدام<sup>36</sup>.

يثبت الواقع مدى التأثير والتأثر بين البيئة كبعدها للتنمية المستدامة وتحرير التجارة، لكن في ذات الوقت تبدو مسألة التوفيق بينهما صعبة لعدة اعتبارات، فالمجتمع الدولي يواجه تحديا كبير من اجل رفع مستوى الرفاهية لما يفوق نصف سكان العالم، مع ضرورة الحفاظ على قدرة الطبيعة في الحاضر والمستقبل، لاسيما وان كل نشاط اقتصادي مبني على الموارد الطبيعية والبيئية. لذلك فان تحرير التجارة يؤدي لا محالة إلى تدهور البيئة مادامت هذه الأخيرة هي المستقبل الأخير للمخلفات الناتجة عن النشاط الاقتصادي<sup>37</sup>.

هذا وقد نبه تقرير التجارة والتنمية "الأونكتاد" لعام 2019، إلى سلسلة من التحديات الهيكلية الكلية، والتي لم تحظى بأية اهتمام يُذكر، وذكر أربعة منها بسبب ترابطها الشديد وهي، انخفاض حصة دخل العمل، وتراجع الإنفاق العام، وضعف

عَبَّرَ رئيس جمهورية الصين الشعبية "شي جين بينغ"، بمناسبة احتضان بلاده للاحتفالات بيوم البيئة العالمي، في 5 جوان 2019 قائلا "لا تملك البشرية إلا كوكب واحداً فحسب. الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة هي مسؤولية مشتركة لجميع البلدان. الحضارة البيئية مبنية على بُنية واستراتيجية التنمية الوطنية في الصين، وستعمل الصين مع أي فرد أو كيان لتنفيذ أجندة 2030 لحماية كوكبنا الوحيد".

تتسم وبحق العلاقة بين البيئة وتحرير التجارة بالتعقيد، لذلك ينظر أنصار حماية البيئة إلى تحرير التجارة على أنها قوة مضادة للبيئة، بحكم زيادة التلوث وفقدان التوازن البيئي. فيحين ينظر أنصار تحرير التجارة إلى المسائل البيئية على أنها شكل من الأشكال الجمائية، التي تؤدي إلى إعاقة المنتجين الأجانب من النفاذ إلى الأسواق، وتُحوّل دون تحقيق المكاسب الحقيقية من التجارة<sup>31</sup>.

لقد شاع استعمال تسمية التنمية المستدامة بعد مؤتمر قمة الأرض المنعقد سنة 1992، وحسب اعتقادنا يُعد تحرير التجارة من الأسباب القوية التي دفعت للاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة<sup>32</sup>، ولعل المتبع لأثر تحرير التجارة على البيئة يستنتج أنها تتراوح بين الإيجاب والسلب، وقد صال وجال الفقه في هذين المنحيين بشكل منقطع النظير<sup>33</sup>.

وعليه فان تحرير التجارة له تأثير على البيئة عموما، وعلى تَغْيُر المناخ بصفة خاصة تأثيرات متعدد الأوجه، يمكن التنويه إلى أهمها فيما يلي<sup>34</sup>:

- أثار تزايد النشاط الاقتصادي وما يترتب عنه من ارتفاع حجم التجارة، ومن ثم مخلفاته المتفاوتة بين النفع والضرر على البيئة.

- أثار ناتجة عن تكوين التجارة التي تفضي إلى تغيرات في هيكل أو أنماط النشاط التجاري.

- أثار دعم التكنولوجيا والتغيرات التكنولوجية.

- أثار ناجمة مباشرة عن انبعاث الغازات، مثلا ما تسببه المصانع، والنقل بمختلف أنواعه.

تلعب التجارة الدولية اليوم دورا أساسيا في خطة التنمية لكل دولة، فإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة ينبغي ألا يقتصر على مسألة الوصول إلى الأسواق وخفض التعريفات الجمركية، بل لابد من رفع التدابير التي تحد من تدفقات التجارة، أي التدابير التنظيمية المتخذة وراء الحدود مثل التدابير الصحية، وتدابير الصحة النباتية، والمطابقة، والمعايير التقنية... الخ، وكذا المضي قدما لإقامة نظام تجاري ومالي عادل يتسم بالانفتاح وعدم التمييز بين مختلف المتعاملين داخل البيئة التجارية.

لذلك وجب مثلا على منطقة المغرب العربي أن تُأسس لاندماج تجاري إقليمي حقيقي، يمكن أن يشكل محركا قويا للرخاء الاقتصادي، ويحقق نسبة نمو تصل إلى 1% لكل دولة، لاسيما وأن التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2019، ذكر بان حجم التجارة البينية للمنطقة لا يتجاوز 5% من التبادل التجاري ككل، وهو بالتالي من بين أدنى المستويات في العالم. وقد تسببت التوترات الجغرافية والسياسات التي تفرض قيودا على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال في تضيق الخناق على الاندماج الإقليمي والتنمية ككل داخل المنطقة.

صحيح لتحرير التجارة العديد من السلبيات على اقتصاديات الدول النامية، وعلى التنمية المستدامة وأبعادها ككل، لكن في المقابل وبحق يمكن لتحرير التجارة أن يتيح فرص للتنمية المستدامة إذا ما استغل على نحو سليم. بحيث يمكن للتجارة أن تكون أداة قوية تدفع إلى خلق العديد من فرص العمل، وإتاحة استخدام الموارد بكفاءة، وتوفير الحوافز لمنظهي المشاريع، وجذب التكنولوجيا، فضلا عن خلق المنافسة بين التجار ورجال الأعمال المحليين والدوليين، وهذا ما يساهم لا محالة في تحسين مستوى المعيشة لكل شعوب البلدان. كما يساعد تحرير التجارة على تهيئة الأوضاع الاقتصادية الملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية، ومن ثم تحقيق الاندماج والتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة.

إن خدمة التجارة لأبعاد التنمية المستدامة وتحقيق الاندماج والتكامل بينها، يستوجب الوقوف على حقيقة الأوضاع التي تسيّر التجارة في كنفها، كما يقتضي مُسيرة السياسة التجارية لسائر السياسات. لذلك من المهم جدا ترشيد

الاستثمار الإنتاجي، وزيادة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بقدر لا يمكن تحمله، مما يجعل البيئة في خطر دائم<sup>38</sup>.

وفي السياق ذاته تسترشد السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي بثلاث أولويات سياسية تتمثل في، حماية الرأسمال للاتحاد الأوروبي والحفاظ عليه وتعزيزه، تحويل الاتحاد الأوروبي إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون يتميز بالتنافسية والكفاءة في استخدام الموارد، حماية المواطنين في الاتحاد الأوروبي من الضغوطات والمخاطر البيئية على صحتهم ورفاهيتهم.

فضلا عن ذلك، إعتامد سياسات "إطارية إستراتيجية"، تركز على تحويل اقتصاد الاتحاد الأوروبي وأنظمة معينة (مثل الطاقة، والتنقل)، بطرق تحقق الرفاهية والإنصاف وتحسي النظم الأيكولوجية في الوقت نفسه. مثل هذه السياسات تكمل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، حيث توفر منطلقا للتغيير التحويلي الذي يهدف إلى ترابط الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومع ذلك ذكر التقرير السادس الصادر عن الوكالة الأوروبية للبيئة (EEA) لسنة 2020، بأن أوروبا لا تحرز تقدما في مواجهة التحديات البيئية، ولا تزال هناك مشاكل مستمرة، كما أن التوقعات البيئية لأوروبا في العقود المقبلة غير مشجعة. الجدول رقم 3 يوضح ذلك.

وعليه فعلى الرغم من اعتبار تحرير التجارة محركا أساسيا للتنمية، إلا أن تطور مفهوم التنمية وخروجها من إطارها الاقتصادي البحت لتصبح تجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فرض تحديا جديدا أمام عملية تحرير التجارة، لاسيما ضرورة الاهتمام بالبيئة. الأمر الذي شكك في إمكانية التوفيق وإحداث التوازن بين التنمية المستدامة وتحرير التجارة، في ظل تسابق الدول نحو توسيع أسواقها وفرض اقتصادياتها أحيانا ولو على اعتبار بعض الجوانب الإنسانية. كيف لا مادامت حقوق الإنسان مِضْلَةٌ يُفرض من خلالها ضغط اقتصادي مُمنهج، حقيقته نهب ثروات الشعوب الضعيفة، ولعل ليبيا والعراق مثلا على ذلك، وهو ما يعد حسب تقديرنا استعمارا جديدا لكن في ثوب أنيق.

4. خاتمة:

الاقتصادية الشامل والتنمية المستدامة، أي أن التجارة لها القدرة على تهيئة الأوضاع لبلوغ الأهداف الإنمائية.

وعليه فإن كان تحرير التجارة لا يتسبب في مجمل المشاكل التي تعترض التنمية المستدامة، إلا أن المؤكد هو إسهام تحرير التجارة في تعميق تلك المشاكل. لذلك ينبغي إدارة عملية تحرير التجارة بشكل يساهم في تعزيز التنمية المستدامة، أي لا بد من أسس تجارية دولية مستدامة يتم من خلالها تقاسم المكاسب المحققة بين الدول على نحو يحسن من مستوى معيشة الفقراء، ويحافظ على الموارد التي ستؤول إدارتها للأجيال القادمة، فالصراع بين التنمية المستدامة وتحرير التجارة ليس حتمياً، لكن تعايشهما وإحداث التوازن بينها قصد تكاملهما هي الضرورة الحتمية. لذلك لا بد من أخلقت حرية التجارة وأسسنت مقاصدها.

السياسات التجارية الوطنية، والعمل على تقويتها، حتى تصمد أمام تحديات التجارة الدولية وما ينبثق عنها من منافسة قوية بين المتعاملين الدوليين، كل ذلك من أجل تصميم إطار متماسك لدعم الأهداف والتنبؤات المتصلة بمختلف السياسات، ومن ثم تهيئة الأوضاع اللازمة لبلوغ مقاصد التنمية المستدامة.

وحسب اعتقادنا مسألة الربط بين تحرير التجارة والتنمية المستدامة، تقتضي قبل كل شيء احترام كل من حقوق الإنسان دون تمييز، المساواة، الاستدامة... الخ، وهي في الحقيقة مبادئ مشتركة للإنسانية جمعاء، وحتى تتحقق الغاية منها يجب مراعاتها على ضوء أبعاد التنمية، وجعلها مترابطة ترابطاً قوياً لاسيما التنمية الاجتماعية الشاملة، والحماية البيئية والاستدامة الاقتصادية، والسلام والأمن. كل هذه القيم يمكن لتحرير التجارة أن تساهم وبقوة في بلوغها بوصفها أداة تمكينية لتحقيق النمو.

5. الجداول:

• الجدول رقم 01:

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة لبعض الدول العربية لعام 2018				
- توسع النشاط التجاري للشركات على حساب البعد الاجتماعي للتنمية (عدد الوظائف كمؤشر) -				
الدولة المستقبلية	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
سلطنة عمان	57	19,635	10,897	44
السعودية	103	15,537	10,679	92
الإمارات	378	14,130	29,322	353
مصر	91	12,453	32,273	73
الجزائر	18	9,259	10,349	17
المغرب	71	4,485	15,351	66
ليبيا	2	1,023	1,703	2
تونس	19	554	9,657	18
دولة قطر	42	534	3,571	39
السودان	2	25	43	2

المصدر: إعداد الباحث، بناء على التقرير السنوي، العدد 34 لمناخ الاستثمار، الصادر عام 2019 عن: The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

• الجدول رقم 02:

2020	2019	2018	جدول رقم 2: عرض عام لتوقعات أفاق نمو الاقتصاد العالمي (التغير %). خلال ثلاث سنوات الأخيرة (2020-2018)
4,3	3	3,6	الناتج العالمي
1,7	1,7	2,3	الاقتصادات المتقدمة
4,6	3,9	4,5	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
3,2	1,1	3,6	حجم التجارة العالمية (السلع، الخدمات)

المصدر: إعداد الباحث، بناء على تقرير صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019.

• الجدول رقم 03:

توقعات تحقيق أهداف السياسة	الأفاق بحلول عام 2030	التوجهات السابق (10-15 سنة)	
حماية الرأسمال الطبيعي والحفاظ عليه وتعزيزه (نقتصر على بعض مكوناته)			
2020 ×	+	*	المناطق البرية المحمية
2020 =	+	-	حالة النظام البيئي والخدمات
2020 =	+	+	الضغوطات الهيدرولوجية والبيئية
2020 ÷	+	+	تلوث الهواء وأثاره على النظم البيئية
2020 =	-	-	تغير المناخ وأثاره على النظم البيئية
2050 =	-	-	التوسع الحضري واستخدام الأراضي في الزراعة والغابات
اقتصاد دائري اخضر منخفض الكربون وفعال من حيث استخدام الموارد			
2020 ×	+	*	فعالية الموارد المادية
2020 ÷	*	*	إدارة النفايات
2030= /2020×	+	*	مصادر الطاقات المتجددة
2020 ×	+	+	انبعاث ملوثات الهواء
2020 ×	-	+	الانبعاثات الكيميائية
2020 ÷	+	*	انبعاثات الملوثات من الصناعة
2020 ÷	+	+	الاستخدام المستدام للبحار
الحماية من المخاطر البيئية على الصحة والرفاهية			

2020 ×	-	+	الضوضاء البيئية وتأثيره على صحة الإنسان
2020 ×	-	+	التلوث الكيميائي ومخاطره على صحة الإنسان ورفاهيته
2020 ÷	-	-	مخاطر تغير المناخ على المجتمع
2020 ÷	*	*	استراتيجيات وخطط التكيف مع تغير المناخ

التقييم التقديري لتوقعات تحقيق السياسة المختارة		التقديم التقديري للتوجهات السابقة (10-15 سنة) والأفاق بحلول عام 2030	
على المسار الصحيح إلى حد كبير	× السنة	التوجهات المتحسنة/التطورات المهيمنة	*
على المسار الصحيح جزئياً	÷ السنة	التوجهات/التطورات تعرض صورة غير متجانسة	+
بعيدة إلى حد كبير على المسار الصحيح	= السنة	التوجهات المتدهورة/التطورات المهيمنة	-

المصدر: إعداد الباحث، بناء على التقرير السادس الصادر عن الوكالة الأوروبية للبيئة (EEA) لسنة 2020.

#### 6. قائمة المراجع:

دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 21 جوان 2012.

- د. سامية قايد، التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دون سنة مناقشة.

- عريبي مريم، أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لأثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2014، ص48.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، مذكرة من أمانة الاونكتاد، 5-9 أيار/مايو 2014، ص09.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، "تمويل اتفاق اخضر عالمي جديد"، الأمم المتحدة، جنيف، 2019.

#### • المقالات والمدخلات العلمية:

- علاء الحديدي، قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992.

#### • الكتب باللغة العربية:

- معمري تيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

- د. عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

#### • الرسائل والمذكرات الجامعية:

- د. العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2011، ص26.

- د. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009.

- د. طيب قبائلي، التحكم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، رسالة لنيل درجة

- قانون رقم 03-06 مؤرخ في 15 يوليو 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر العدد 46، الصادر في 16 يوليو 2006، ص 3.

- القانون رقم 03-15 مؤرخ في 1 فبراير 2015، يتعلق بعصنة العدالة، ج ر العدد 06، الصادر في 10 فبراير 2015، ص 04.

- قانون رقم 01-16 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر العدد 14، الصادر في 7 مارس 2016.

- قانون رقم 09-16 مؤرخ في 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر العدد 46، صادر في 3 أوت 2016، ص 18.

- قانون عضوي رقم 10-16 مؤرخ في 25 أوت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، ج ر العدد 50، الصادر في 28 أوت 2016، ص 9 (معدل ومتمم).

- قانون رقم 05-20 مؤرخ في 20 أبريل 2020، يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، ج ر العدد 25، الصادر في 29 أبريل 2020، ص 4.

#### • المراجع باللغة الأجنبية:

- DERAIME Sylvie, Economie et environnement, Editions

Marabout, paris, 1993.

7. هوامش:

- د. عمري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8/7 أبريل 2008.

#### • النصوص القانونية:

- قانون رقم 03-83 مؤرخ في 1983/2/5، يتعلق بحماية البيئة، ج ر العدد 6 الصادر في 1983/2/8، ص 380، (ملغى).

- قانون رقم 12-84 مؤرخ في 23 يونيو 1984، يتضمن النظام العام للغابات، ج ر العدد 26، الصادر في 26 يونيو 1984، ص 959 (معدل ومتمم).

- قانون رقم 11-90 مؤرخ في 21 أبريل 1990، يتعلق بعلاقات العمل، ج ر العدد 17، الصادر في 25 أبريل 1990، ص 562 (معدل ومتمم).

- قانون رقم 20-91 مؤرخ في 1992/12/2، يعدل ويتم القانون رقم 12-84 مؤرخ في 23 يونيو 1984، يتضمن النظام العام للغابات، ج ر العدد 62، الصادر في 1991/12/4، ص 3278.

- قانون رقم 10-03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43، الصادر في 20 يوليو 2003، ص 6.

- قانون رقم 07-04 مؤرخ في 2004/8/14، يتعلق بالصيد، ج ر العدد 51، الصادر في 2004/8/15، ص 7.

- قانون رقم 12-05 مؤرخ في 2005/8/4، يتعلق بالمياه، ج ر العدد 60، الصادر في 2005/9/4، ص 3.

التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013، ص 48.

<sup>3</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، مذكرة من أمانة الاونكتاد، جنيف، 5-9 أيار/مايو 2014، ص 09.

<sup>4</sup> قريب من هذا المعنى انظر، مريم عريبي، رجوع سابق، ص 48.

<sup>5</sup> منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات من القرن العشرين، كان ينظر إلى التنمية على أنها عملية اقتصادية مادية بحتة، تقتصر وتتجسد في نمو الناتج القومي الإجمالي، لكن بعد هذه النظرة القاصرة للتنمية، شهد مفهوم التنمية تطورا ليضم بعد ذلك أبعادا

<sup>1</sup> يرى أغلبية الفقهاء أن مفهوم البيئة يشمل العناصر الطبيعية أو الأصبيلة، والعناصر التي صنعها الإنسان أو المستحدثة، أما الأولى فقوامها كل ما أوجده الله في الطبيعة من موارد وثروات، تشكل في مجملها المقومات اللازمة لاستقرار الحياة البشرية واستمرارها، أما العنصر الثاني، فيقوم أساسا على ما ادخله الإنسان على مر الزمن من نظم، واستحدثه من وسائل وأدوات تتيح له الاستفادة القصوى وبأقل تكلفة من مقومات العنصر الأول، من أجل إشباع حاجاته الأساسية. انظر، د. سامية قايد، التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دون سنة مناقشة، ص 1.

<sup>2</sup> انظر، عريبي مريم، أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لأثار

عضوي رقم 16-10 مؤرخ في 25 أوت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، ج ر العدد 50، الصادر في 28 أوت 2016، ص9 (معدل ومتمم). قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر العدد 14، الصادر في 7 مارس 2016، ص3. أنظر، الفصل الرابع منه المتعلق بالحقوق والحريات (المواد من 32 إلى 73). قانون رقم 15-03 مؤرخ في 1 فبراير 2015، يتعلق بعصنة العدالة، ج ر العدد 06، الصادر في 10 فبراير 2015، ص04. أنظر، المادة الأولى المحددة لأهداف هذا القانون. قانون رقم 20-05 مؤرخ في 20 أفريل 2020، يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافئتهما، ج ر العدد 25، الصادر في 29 أفريل 2020، ص4. أنظر، المادة 1 التي حددت هدف القانون، والمادة 2 التي حددت العديد من المفاهيم ذات البعد الاجتماعي.

<sup>12</sup> تسجل عدة قطاعات خروقات للقانون تمس في أغلبها الجوانب الاجتماعية للمواطن، فمثلا عدم الشفافية في توزيع السكنات الاجتماعية، وعدم توفير الحد الأدنى للحقوق المكفولة لذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم التزام أحيانا بعض المؤسسات والإدارات بأحكام وقرارات القضاء المتعلقة بإعادة إدماج العامل أو الموظف... الخ. فمثل هذه التصرفات تجعل المواطن يشكك في عدالة الدولة ويقلل من احترامه للقانون، ويقوض من الجهد المبذول من طرف السلطات، وهو ما يُثير الجبهة الاجتماعية ويحدث الأستقرار.

<sup>13</sup> أهم الاعتبارات التي تسمى إلى دولة القانون، وتحول دون بلوغ الأهداف المتوخاة من القوانين الصادرة، الفساد بمختلف أشكاله، ولعل الحراك الذي عرفته الجزائر في 20 فيفري 2019، وما ترتب عنه من متابعات قضائية لكبار المسؤولين، كشف الصورة القاتمة لما يخلفه الفساد من آثار سلبية وأزمات على الدولة ككيان، وعلى الفرد كمواطن على حد سواء.

<sup>14</sup> قريب من هذا المعنى انظر، د. العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص25.

<sup>15</sup> انظر، عريبي مريم، مرجع سابق، ص50.

<sup>16</sup> تلعب الشركات المتعددة الجنسيات وما تمارسه من سياسات توسعية، دورا هاما في تطوع البلدان الراغبة في التنمية، لذلك لجأت الدول المالكة لتلك الشركات وعن طريقها إلى تنفيذ استراتيجياتها على حساب الدول النامية، وقد وصلت أحيانا إلى تغيير أنظمة الحكم في بعض الدول، ومثل تلك الممارسات اقل ما يقال عنها أنها بمثابة "استعمار جديد في ثوب أنيق".

<sup>17</sup> لمعرفة البعض من تلك الاتفاقات انظر، د. طيب قبايلي، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 21 جوان 2012، ص483، 484.

<sup>18</sup> انظر مثلا، المادة 43 من قانون رقم 16-01 السابق الذكر، وقانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر العدد 46، صادر في 3 أوت 2016، ص18.

اجتماعية، فأخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة، غير أن التحولات التي يشهدها العالم في كل من قواعده وتركيبته البنيوية، جعلت من مفهوم التنمية يتصف بالشمول ليظهر مفهوم التنمية الشاملة، أي تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، فهي تهتم بالعنصر البشري على أساس انه هدف عملية التنمية وأدائها في ذات الوقت. مع أواخر الثمانينات ظهر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للارتباط الوثيق والعلاقة القوية بين البيئة والتنمية، نقلا عن، عريبي مريم، مرجع سابق، ص48.

<sup>6</sup> منظور الاستدامة واسع، يمكن أن يدرج فيه جوانب التنمية المستدامة المتمثلة في البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلا عن موضوعات معقدة ليس من السهل تعريفها أو إيجاد لها حلول، مثل الحد من الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والتحكم في النمو السكاني العالمي وحماية صحة الإنسان في جميع النواحي وحماية الأرض والماء والهواء والتغير المناخي والتنوع البيولوجي. ولعل الملاحظ على بيان ريو لم تدرج في مبادئه جميع المفاهيم المرتبطة بالاستدامة. في هذا المعنى انظر، مريم عريبي، مرجع سابق، ص49.

<sup>7</sup> منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كتاب مرجعي، التربية من أجل التنمية المستدامة، اليونيسكو، 2013، ص2.

<sup>8</sup> انظر كل من: د. عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7/8 أفريل 2008، ص5 وما بعدها، د. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص111 وما بعدها، ومريم عريبي، رجع سابق، ص49 وما يليها.

<sup>9</sup> انظر كل من: عريبي مريم، مرجع سابق، ص50، ود. محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص112، 113.

<sup>10</sup> انظر، العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص26.

<sup>11</sup> فالجزائر مثلا، عملت على تشريع العديد من القوانين تكرس جوهر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: قانون رقم 90-11 مؤرخ في 21 أفريل 1990، يتعلق بعلاقات العمل، ج ر العدد 17، الصادر في 25 أفريل 1990، ص562 (معدل ومتمم). أنظر، الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بحقوق العمال (المادتان 5، 6 منه). قانون رقم 06-03 مؤرخ في 15 يوليو 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر العدد 46، الصادر في 16 يوليو 2006، ص3. أنظر، الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بالضمانات وحقوق الموظف (المواد من 23 إلى 39). قانون

على الواردات الزراعية تسبب انخفاضاً في أسعار الأغذية، مما ينعكس إيجاباً على الأسر الفقيرة، لكن في المقابل من الممكن أن تؤدي تخفيضات التعريفات إلى خفض الإيرادات الحكومية المتاحة لأعراض توفير الخدمات العامة. لذلك من الضروري القيام بتدخلات للتخفيف مما تخلفه السياسات التجارية من آثار على الأسرة ككل، مع ضرورة توسيع القطاعات التي تحتوي على إمكانيات تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة بشكل خاص، مثل قطاع السياحة.

- كذلك بينت دراسة تعلقت بغامبيا ومشاركة المرأة في قطاع مصائد الأسماك، ونظراً لإمكانية إحداث فوارق بين الرجل والمرأة، وسعيًا للارتقاء بمستوى قطاع مصائد الأسماك شددت الدراسة على إزالة الفوارق بين الجنسين، مع إتاحة العمل للجنسين على قدم المساواة، كما يمكن اتخاذ تدابير تصحيحية تركز لتشجيع وتوسيع إنتاج منتجات لها منافذ تسويقية مخصصة. نقلاً عن، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص 16، 17.

<sup>27</sup> انظر، د. سامية فايد، مرجع سابق، ص 31 وما بعدها.

<sup>28</sup> لقد كان لذلك التوجه أثر على جولات تحرير التجارة، الأمر الذي استدعى إلى إطلاق جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، فمنذ 2001 عقد أول مؤتمر وزاري سنة 2013 في بالي باندونيسيا، وان كلل بالنجاح بعقد عدة اتفاقات بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بتيسير التجارة، لكن للأسف عموماً حسب تقديرنا لم تحقق جولة الدوحة المهام المنتظرة منها، لاسيما عدم إعطاء الدفع لقطاعات حساسة بالنسبة للدول النامية لما لها فيها من قدرة تنافسية، مثل الفلاحة والسياحة من أجل إحداث فيها نقلة نوعية، ومن ثم مساهمتها في تنمية اقتصادية مستدامة. قريب من هذا المعنى انظر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص 05.

<sup>29</sup> مرجع سابق، ص 10، 11.

<sup>30</sup> الانطلاقة الحقيقية للربط بين التجارة والبيئة، بدأ على مستوى التنظيم الدولي مع منظمة التجارة العالمية، حيث تم تشكيل لجنة التجارة والبيئة (CTE). لكن الصعوبة التي واجهت اللجنة جزئياً هي عملية اتخاذ القرار التي تخضع لقاعدة الإجماع، حسب القواعد العامة في منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يجعل تحقق الإجماع صعباً، ويقوض بالنتيجة دور اللجنة في الوصول إلى نتائج هامة في مسألة تعايش التجارة بالبيئة. قريب من هذا المعنى انظر، د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العلمية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص 565، 567. وللتفصيل حول مظاهر تأثير قواعد التجارة الدولية على البيئة، انظر، د. قايد سامية، مرجع سابق، ص 73، 114.

<sup>31</sup> تعد العلاقة بين تحرير التجارة وحماية البيئة، من بين المعضلات المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الراهن، بحيث نجد الدول المستوردة تعمل على حظر السلع التي تكون غير متفقة مع المعايير البيئية المكرسة في قوانينها، وفي ذات الوقت لا ترغب الدول المصدرة في الالتزام بتلك المعايير بحجة أنها تشكل قيوداً على التجارة، أو

<sup>19</sup> اهتمت الجزائر بالبيئة وكل ماله علاقة بها، وذلك بتشريعها لجملة من القوانين ذات الصلة نذكر منها: قانون رقم 83-03 مؤرخ في 1983/2/5، يتعلق بحماية البيئة، ج ر العدد 6 الصادر في 1983/2/8، ص 380، (ملغى). قانون رقم 84-12 مؤرخ في 23 يونيو 1984، يتضمن النظام العام للغابات، ج ر العدد 26، الصادر في 26 يونيو 1984، ص 959. (معدل ومتمم). قانون رقم 91-20 مؤرخ في 1992/12/2، يعدل ويتمم القانون رقم 84-12 مؤرخ في 23 يونيو 1984، يتضمن النظام العام للغابات، ج ر العدد 62، الصادر في 1991/12/4، ص 3278. قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43، الصادر في 20 يوليو 2003، ص 6. قانون رقم 04-07 مؤرخ في 2004/8/14، يتعلق بالصيد، ج ر العدد 51، الصادر في 2004/8/15، ص 7. قانون رقم 05-12 مؤرخ في 2005/8/4، يتعلق بالمياه، ج ر العدد 60، الصادر في 2005/9/4، ص 3.

<sup>20</sup> انظر، عريبي مريم، مرجع سابق، ص 51، و د. العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 25.

<sup>21</sup> انظر، د. العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 27، وعريبي مريم، مرجع سابق، ص 51.

<sup>22</sup> انظر، علاء الحديد، قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992، ص 89. نقلاً عن، د. قايد سامية، مرجع سابق، ص 2.

<sup>23</sup> لتفصيل أكثر حول القواعد المحررة للتجارة الدولية، انظر، د. قايد سامية، مرجع سابق، ص 32-51.

<sup>24</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص 16.

<sup>25</sup> المرجع السابق، ص 17.

<sup>26</sup> هناك أمثلة تؤكد تعدد الأبعاد بين التجارة ونوع الجنس، وتختلف باختلاف السياسات، نذكر منها:

- فمثلاً استفادة نساء بلاد الليسوتو من السياسة التجارية بعد إتاحة الفرصة لوصول هذا البلد لسوق الولايات المتحدة، لاسيما معاملتهم التفضيلية في قطاع الملابس، الأمر الذي أدى إلى توسع سريع في قدرة العرض والقدرة التجارية، وكان لهذا التوسع دور محفز في خلق فرص العمل للنساء ذوات المهارات الضعيفة، إلا أن نوعية فرص العمل المستحدثة للإناث (الوظائف المتدنية الأجور، ظروف العمل الصعبة، محدودة الفرص لتنمية المهارات) لا تزال تشكل تحدياً أمام ليسوتو. لذلك ينبغي توجيه الاهتمام إلى حالة الهشاشة ومدى الاستفادة الطويلة الأجل لإستراتيجية نمو تركز على العمل ذي القيمة المضافة، وإتاحة فرصة الوصول إلى الأسواق.

- كما بينت دراسة تتعلق بكابو فيردي أن التخفيض المتبادل للمعدلات التعريفية بين الاتحاد الأوروبي وكابو فيردي قد تكون له آثار هامة على رفاه المرأة، فمثلاً تخفيضات التعريفات الجمركية المفروضة

كوسائل خفية للحماية. لذلك تثير مسألة تحرير التجارة وحماية البيئة، تناقض بين مقدرة المجتمع على حماية البيئة من خلال اقتصاد السوق وفقا للقانون التجاري الدولي، وفي المقابل تطرح إشكالية تحديد الجهة التي تقوم بتنظيم وفرض المعايير البيئية من خلال التجارة الدولية، أي الدول أم المنظمات الدولية، وهو مجال من اختصاص القانون الدولي العام. ولعل مثل هذا التداخل هو الذي يحدث التناقض بين تحرير التجارة وحماية البيئة. في هذا المعنى، أنظر، د. ياسر الحويشي، مرجع سابق، ص 567، 568.

<sup>32</sup> يضاف إلى ذلك السبب، زيادة الاهتمام بالأسباب التي يمكن أن تكون وراء المشاكل البيئية على البعد العالمي، وكذا سبب اندماج الاقتصاديات المحلية بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي، وهو ما عرف بظاهرة العولمة.

<sup>33</sup> هناك جملة من المقاصد يمكن اعتبارها مكاسب ايجابية للبيئة جراء تحرير التجارة الدولية، نذكر منها مثلا، تيسير نقل التكنولوجيا النظيفة بأقل تكلفة، الحد التدريجي من نسبة التلوث البيئي الناتج عن مختلف الصناعات، ظهور ما يسمى بأثر الحجم اثر إعادة توطين إنتاج السلع الغذائية في الدول النامية، التقدم التدريجي من بلوغ أهداف التنمية المستدامة. أما عن الآثار السلبية يمكن أن نذكر مثلا، استنزاف الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها، توطين الصناعات الملوثة في أقاليم الدول النامية... الخ. لتفصيل أكثر انظر كل من: د. قايد سامية، مرجع سابق، ص 73-114، ود. عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 123 وما يليها.

- DERAIME Sylvie, Economie et environnement, Editions Marabout, paris, 1993, p48 est.

- نقلا عن، د. قايد سامية، مرجع سابق، ص 91.

<sup>34</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص 14.

<sup>35</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مرجع سابق، ص 15.

<sup>36</sup> المرجع السابق، ص 15، 16.

<sup>37</sup> أكدت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة خلال تقرير برنترلاند على الصلة الحقيقية بين التجارة والتنمية المستدامة، من خلال استخدام المواد الخام غير المتجددة للحصول على النقد الأجنبي، وازدادت هذه الصلة مع موجة العولمة التي جعلت النشاط التجاري العابر للحدود أكثر تأثيرا على الاقتصاد العالمي وعلى البيئة. انظر، عربي مريم، مرجع سابق، ص 52.

<sup>38</sup> أنظر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية "تمويل اتفاق اخضر عالمي جديد"، الأمم المتحدة، جنيف، 2019، ص 9.